



محمد فيكرات
رئيس اللجنة



أمين منير العلوي
مقرر الموضوع

اقتصاد الرياضة: خزان للنمو وفرص الشغل ينبغي تثمينه

يسلط رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يحمل عنوان: « اقتصاد الرياضة: خزان للنمو وفرص الشغل ينبغي تثمينه » الضوء على قطاع له تأثير قوي، لا سيما على فئة الشباب، بما يمكنهم من المساهمة في دينامية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وقد حرص المجلس، من خلال هذا الرأي، على تحليل مختلف عناصر سلسلة القيمة المتعلقة بهذا القطاع، من أجل اقتراح المداخل الكفيلة بتنظيمه على نحو أمثل وهيكلته وإضفاء الطابع الاحترافي عليه، وجعله صناعة قائمة الذات، بما ينسجم مع توجهات النموذج التنموي الجديد.

ورغم ما يمثله الشباب من مؤهل ديموغرافي مهم بالنسبة لبلادنا كفيل بالنهوض باقتصاد الرياضة، فإن هذا القطاع لا يزال يعاني من العديد من الاختلالات التي تحول دون تموقعه كرافعة لخلق الثروة وفرص الشغل.

وفي ما يتعلق بالطلب، يُسجّل أنّ المواطنين والمواطنات لا يخصصون إلا حيزاً قليلاً من الوقت الحرّ للنشاط الرياضي، حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، كما أن عدد الرياضيين المُجازين في بلادنا يبقى ضعيفاً للغاية، إذ لا يتعدى 337.400 مُجاز، أي ما يمثل 1 في المائة من مجموع الساكنة.

وعلاوة على ذلك، لا تزال الرياضة بالمغرب تعتبر على نطاق واسع قطاعاً ذا صبغة اجتماعية محضة، يغيب بعده الاقتصادي ويتم تديره في الغالب من قبل جمعيات تتأتى مواردها بشكل أساسي من الدعم العمومي أو الخاص.

ولم تتح مقتضيات القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، بالقدر المأمول، تحوّل الفاعلين في القطاع الرياضي من جمعيات إلى شركات خاصة تتسم بجاذبية أكبر بالنسبة للمستثمرين. كما أنّ الأنظمة الأساسية النموذجية المعمول بها بموجب القانون سالف الذكر لا تعالج على النحو السليم خصوصيات مختلف الفاعلين في القطاع الرياضي.

ومن ناحية أخرى، فإن غياب نظام أساسي خاص بالرياضيين المحترفين والرياضيين من المستوى العالي، يجعل من مهنة «الرياضي» مهنة ضعيفة الاستقطاب والتثمين، علماً أنّ مدة المسار الرياضي قصيرة، كما أنّ إعادة توجه الرياضيين المحترفين نحو مسارات مهنية أخرى قد يكون صعباً إذا لم يتم التخطيط لذلك وتيسير مسالكه بشكل مسبق.

وبناءً على هذا التشخيص، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إجراء تحولات اقتصادية واجتماعية هيكلية من أجل جعل الرياضة صناعة قائمة الذات، وذلك عبر وضع إطار تنظيمي ملائم وهيكله النشاط الرياضي وإضفاء الطابع الاحترافي عليه.

4. سن إلزامية التوفر على المعلومات اللازمة بشأن الآثار الاقتصادية المتوقعة قبل تنظيم أي تظاهرة رياضية، وذلك لتحديد صيغتها ونطاقها والتميز بين التظاهرات ذات الصبغة الاجتماعية (التي تستفيد من الدعم) والتظاهرات ذات الغايات الاقتصادية (تحقيق عائدات على الاستثمار).

4. على مستوى تدبير البنيات التحتية:

4. جعل أي مساهمة مالية عمومية في إنجاز بنية تحتية رياضية مشروطة بإعداد دراسات قبلية تحدد أهداف هذه البنية التحتية، ولماذا وقع الاختيار على حجم معين للمنشأة، وتحدد تكاليف بنائها واستغلالها وصيانتها ونمط تدبيرها؛

4. العمل على وضع أنماط تدييرية موحدة لملاعب القرب. وينبغي أن تتضمن دفاتر التحملات ذات الصلة مؤشرات واضحة للتتبع، بما يمكن من جعل هذه البنيات في خدمة الأهداف التي حددت لها.

ويتطلع المجلس عبر التنزيل الفعلي لهذه التوصيات من الرفع الملموس لحصة مساهمة الرياضة في الناتج الداخلي الإجمالي التي قدرت سنة 2020 بناءً على المعطيات المتوفرة بحوالي 0.5 في المائة. كما من شأن تفعيل تلك التوصيات إرساء الاتقائية بين مقارنة جمعوية تعتبر الرياضة نشاطاً ترفيهياً، وبين مقارنة اقتصادية ترى الرياضة كقطاع اقتصادي يستقطب الاستثمارات الخاصة وقادر على خلق الثروة ومناصب الشغل بكيفية مستدامة.

إن هذا الرأي، الذي تمّ إعداده وفق منهجية تشاركية مع مجموع الفاعلين المعنيين، هو نتاج نقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، وجلسات الإنصات المنظمة مع الفاعلين الرئيسيين المعنيين بهذا الموضوع، وكذا الاستشارة المواطنة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية الجديدة «أشارك». وقد أبدى المشاركون في هذه الاستشارة اهتماماً كبيراً بممارسة الرياضة، كما أن الخلاصات المستمدة منها تتوافق مع التشخيص الذي تم إنجازه في إطار هذا الرأي وكذا مع التوصيات المقترحة في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، يوصي المجلس باتخاذ جملة من الإجراءات، نذكر منها على وجه الخصوص ما يلي:

1. على المستوى التشريعي والتنظيمي: إجراء مراجعة شاملة للقانون رقم 30.09 المتعلق بالترية البدنية والرياضة، وكذا الأنظمة الأساسية النموذجية المعتمدة بموجب هذا القانون، بما يجعلها تتلاءم مع واقع مختلف الفاعلين المعنيين، بدءاً من نوادي الأحياء ووصولاً إلى الأندية الاحترافية لكرة القدم.

2. على مستوى الرأسمال البشري:

4. وضع استراتيجية للتكوين والمواكبة في مجال مهن الرياضة، مع العمل على إشراك مجموع الفاعلين المعنيين (الجامعات الرياضية، الأندية، الجماعات الترابية، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وغيرها)؛

4. التقيب عن المواهب منذ سن مبكرة، من خلال العمل على الخصوص على تعزيز برامج المسابقات المدرسية والجامعية؛

4. العمل على إحداث نظام أساسي خاص بالرياضيين المحترفين، يوفر لهم حماية اجتماعية ملائمة؛

4. النهوض بصورة المرأة المغربية في الرياضة، من خلال تسليط المزيد من الضوء على إنجازات البطلات المغربيات في مختلف الأصناف الرياضية.

3. على مستوى الحكامة والتمويل:

4. إعادة النظر في الطريقة المعتمدة في توزيع الدعم العمومي، من خلال وضع قواعد ومعايير أكثر إنصافاً لتوزيع الدعم وتمكين الجامعات الرياضية من وضوح الرؤية، لا سيما الجامعات الصغرى؛

4. تحرير سوق حقوق البث التلفزيوني، مع الحرص على التوزيع العادل، ووفق مبدأ الاستحقاق، للعائدات المحصلة من حقوق البث؛

4. إعادة النظر في الاستراتيجية المعتمدة في مجال التذاكر، من أجل استقطاب فئات جديدة من الجماهير، من خلال اقتراح مجموعة من الخدمات التي تراعي خصوصيات مختلف الفئات؛